



Distr.
GENERAL

A/CONF.172/13/Add.1
29 April 1994
ARABIC
Original: SPANISH

المؤتمر العالمي للحد
من الكوارث الطبيعية
يوكوهاما، اليابان
٢٣-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤



البند ٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

برامج وسياسات العقد الدولي للحد
من الكوارث الطبيعية

تقارير اقليمية

تقارير لها أهمية اقليمية

اضافة

موجز للمروض

.A/CONF.172/1

*

(A) GE.94-01916

فريق خبراء أمريكا اللاتينية

مقدم العرض: السيد لويس بوسكو كوستا

الموضوع: التعاون بين البلدان المجاورة والاتفاقات الثنائية في مناطق الحدود

بذلت بلدان أمريكا اللاتينية في الماضي جهودا لتحقيق تكامل اقليمي حقيقي. واستهدفت هذه الجهود عادة المجال الاقتصادي لكنها لم تحقق في الممارسة لسوء الحظ النتائج المرجوة.

ومع ذلك فني مجال الكوارث، تستطيع الدول أن تشير إلى إحراز تقدم كبير في التعاون والمساعدة والمعونة المتبادلة والتضامن.

ولأن أمريكا اللاتينية منطقة هائلة ذات جغرافية صعبة، وتقع دائما فريسة ظواهر كثيرا ما تكون فاجعة، فقد علمتها التجربة أن الاتفاقات والمعاهدات بين البلدان المجاورة هي الأنسب لمعالجة الكوارث التي تحل بالحدود المشتركة.

وقد تبين ذلك بوضوح منذ بدء الثمانينات حين تم تعزيز اتفاقات ثنائية ودون اقليمية استهدفت خصيصا مناطق الحدود حيث تتأثر المدن بظواهر متماثلة.

ويتم حاليا تنفيذ معاهدات واتفاقات للتعاون بشأن اتقاء الكوارث وتخفيف آثارها وعمليات الاغاثة في مختلف مستويات التنمية، وتشمل تبادل الخبرات والمعلومات، والرصد والإنذار المبكر والتدريب ومخزونات الطوارئ، إلخ. وهناك أيضا بلدان تعالج بالفعل هذه المسائل على الصعيد المحلي، وان لم تكن لديها اتفاقات رسمية موقعة مع بعضها البعض.

ويجري حاليا تطبيق اتفاقات موقعة بين المكسيك والولايات المتحدة، والمكسيك وغواتيمالا، وفيما بين بلدان أمريكا الوسطى، وبين كولومبيا واكوادور، وكولومبيا وفنزويلا، وشيلي وبيرو، وهذا ليس على سبيل الحصر. واضطلعت الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي بأنشطة مشتركة في مدن الحدود فيما يتصل بفيضانات الأنهار في المنطقة.

ان معاهدة التعاون بين بلدان الأمازون واتفاقية هيبوليتو أونانوي هما سكان أوسع مجالا يغطيان مختلف مجالات التعاون، لكنهما يشتملان أيضا على مشكلة الكوارث.

وباختصار يمكن القول بأن أمريكا اللاتينية أحرزت كثيرا من التقدم في هذا الميدان خلال العقد الماضي. وهذا يعزى جزئيا إلى جهود المنظمات الدولية العاملة في المنطقة وغيرها ممن دعمت هذه العلاقات وشجعت عليها.

وأخيرا، واعترافا بأن ثمة حاجة إلى تدعيم وتوسيع الجهود الجارية، فقد بينت أمريكا اللاتينية أنه من الممكن تماما التوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء فيما بين البلدان بشأن هذا الموضوع. إن الأعوام المتبقية من العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وما بعدها تتيح فرصة عظيمة لبناء هذا التعاون؛ وستكون المساعدة المقدمة من الوكالات الدولية والبلدان المانحة أمرا حيويا لبلوغ هذه الأهداف.

ورغم ما تقدم، فمن المهم لأي اتفاق أو معاهدة يوقع مستقبلا، على الصعيد الإقليمي أو بين البلدان، وسواء كان اقتصاديا أو ثقافيا أو علميا أو غيره، أن يتضمن تحديدا عنصر الكوارث باعتباره وسيلة أخرى لتحقيق التنمية المستدامة التي تطمح إليها جميع الأمم.

مقدم العرض: السيدة نورما زيبيدا فالديز

التدريب على الصعيد الإقليمي

أدى ظهور العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إلى تغيير تدريجي في حالة عدم التأهب التي سادت في بداية السبعينات. واليوم فإن الحاجة واضحة بشكل متزايد إلى بعد النظر وإلى التأهب والتخفيف. غير أنه من الواضح أن خطط الطوارئ والجهود الأخرى لن تكون كافية في غياب موارد بشرية جيدة التدريب.

ومن هنا كانت نتيجة مبادرات التدريب التي نفذت في المنطقة خلال العقد الماضي كبيرة الأهمية.

وتعني جوانب التقدم في هذا الميدان أن جهود التدريب في جميع البلدان لم تعد تؤثر على الخبراء والمهنيين فقط، بل أيضا على متخذي القرارات السياسية ومؤسسات التعليم الثانوي والمجتمع المحلي.

وظهرت مجموعة من الأنظمة الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بإدارة الكوارث، منذ أن حضر غالبية المهنيين شتى مخططات التدريب التفاعلي بتشجيع من وكالات متخصصة مثل مكتب المساعدات الخارجية في حالات الكوارث، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومركز التنسيق لاتقاء الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، والفريق الاستشاري الدولي للبحث والانقاذ، ومعهد أمريكا

الوسطى للإدارة العامة، والمشروع العالمي لكيمياء الغلاف الجوي، ومركز البحوث السيزمية لتخفيف آثار الكوارث. وبموجب مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وإدارة الشؤون الإنسانية، تعمل الأمم المتحدة حالياً على وضع برنامج لموظفيها يعرف عادة باسم "برنامج التدريب على إدارة حالات الكوارث" بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية.

وحدث تقدم هام آخر تمثل في الاجتماعات الدورية المعقودة لتمكين المهنيين من مختلف المناطق الفرعية من النظر في التقدم المحرز، وتعيين الحلول للمشاكل المشتركة. وقد مكنت هذه الجهود من تحقيق استفادة كاملة من الخبرة القيمة وتبادل المعلومات فيما بين الخبراء في مختلف التخصصات.

وخلال الأعوام القليلة الماضية امتد التدريب إلى الجامعات، وهو قطاع أساسي للتدريب المهني والثقافي في أي نظام اجتماعي؛ وتم تدريجياً إدخال الموضوع على مستوى طلاب الجامعات في بعض المؤسسات وعلى مستوى الدراسات العليا في مدارس الصحة العامة والطب والتمريض؛ وحدثت تطورات مماثلة في الاتصالات الاجتماعية والتعليم، ومؤخراً في الشؤون الهندسية والهندسة المعمارية.

وقد تحققت نتائج ايجابية من المناهج المدرسية المعنية بالتوعية بالكوارث، والتي أدخلت في المنطقة في الثمانينات ودعمتها منظمة اليونسكو والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في أمريكا الوسطى والجنوبية، كما دعمها وزراء التعليم والهيئات المعنية بالطوارئ.

ولم يكن الجمهور العام، كمشارك نشط في جهود معالجة ما يواجهه من مشاكل، بمنأى تماماً عن التدريب على الكوارث: فيجري حالياً تنفيذ "برامج العمل على صعيد المجتمعات المحلية والجامعات" و"برامج البحث والعمل لتعزيز المنظمات المحلية على التعامل في حالات الطوارئ"، بتشجيع من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وبالتعاون من إيطاليا.

وأخيراً، ورغم أن مستوى تدريب الموارد البشرية المتصل بإدارة الكوارث أفضل كثيراً مما كان عليه في نهاية السبعينات، فإن المستوى الحالي للتنمية والطلب المتزايد في المنطقة يحملنا على التطلع إلى المستقبل والنظر في إمكانية مواصلة بذل جهود جديدة لتحسين التدريب على الكوارث في المنطقة.

مقدم العرض: السيد فرناندو غيريرو

تبذل الجهود حالياً في كل بلد في أنحاء العالم من أجل تحقيق استفادة مثلى من الموارد القائمة لاتقاء الكوارث الطبيعية التي تهدد شعوبنا. ومن الواضح أن الدول في حاجة إلى المشاركة في تمويل هذه الأنشطة، وفي جعل الجمهور على وعي بحجم الأخطار الطبيعية وكيفية تلافيتها. ويعرض اقتراح

من سيع نقاط يؤكد على الحاجة إلى التدريب المستمر في هذا المجال، وإلى أخذ عامل الكوارث الطبيعية في الاعتبار في مناهج الدراسات المنتظمة، وإلى المساعدة القانونية الفعالة والمعاهدات المتبادلة. كما يشار إلى الحاجة الحيوية إلى الاتصال بين الساسة والبرلمانات، يوجه من خلال لجان معنية بالكوارث الطبيعية ينبغي انشاؤها في كل بلد؛ وإلى مشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في خطط العمل.

مقدم العرض: السيد لويس ديفغو موراليس

الموضوع: التعاون بين المؤسسات العلمية الإقليمية

دعمت جوانب التقدم في المعارف العلمية وتواتر وقوع شتى أنواع الكوارث في المنطقة من مداركنا بشأن تعرضنا للأخطار في المجالات العمرانية والاجتماعية، وبالتالي الحاجة الحتمية إلى أن تكون عمليات النقل والتبادل المستمرة التي تجري داخل مجتمعنا العلمي في متناول الهيئات والمخططين في مجالات الوقاية والإغاثة في حالات الكوارث، لكي يمكن تطبيق المعلومات بكفاءة في عملية الحد من الكوارث.

وثمة تقليد قديم لتشاطر المعلومات، فيما بين العلماء امتد تدريجياً إلى الرابطات الوطنية والإقليمية لعلوم الأرض، بعضها له نشاط على نطاق العالم، ومن هنا ظهرت بالتدريج شبكة للتعاون العلمي الرسمي. وفي أمريكا اللاتينية يجدر ذكر حالة مركز أمريكا الجنوبية الإقليمي لعلم الزلازل: فقد دعم ووسع من التعاون فيما بين البلدان ومنظماتها العلمية والتقنية. وثمة حالة أحدث هي مركز التنسيق لاتقاء الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى الذي بحث، بفضل التعاون الاسكندنافي، كل عملية الحد من الكوارث، شملت المؤسسات العلمية والتقنية وهيئات الإقواء والإغاثة في حالات الكوارث من كل بلد في أمريكا الوسطى، وتعزيز تنمية المؤسسات، والتعاون الأفقي ونقل العلم والتكنولوجيا مع البلدان المتعاونة الأكثر تقدماً. وفي الأعوام الأخيرة حدث نمو ملحوظ في المراكز الوطنية التي تحظى بدعم ياباني وتغطي المنطقة، في بيرو (مركز البحوث السيزمية لتخفيف آثار الكوارث) والمكسيك (المركز الوطني لاتقاء الكوارث). وبالتعاون مع البرنامج الإقليمي لعلوم الأرض الذي تضطلع به منظمة اليونسكو وبمشاركة من شتى المنظمات الوطنية، أمكن الآن إنشاء شبكة رسمية متزايدة للتعاون ونقل العلم والتكنولوجيا في المنطقة. وحدث تطور ملحوظ هو إنشاء فريق إقليمي مؤخراً للباحثين في مجال العلوم الاجتماعية لاتقاء الكوارث، مكملاً نواة للبحوث في الميادين الفيزيائية والاجتماعية كانت مطلوبة لإعطاء صورة أكمل باطراد للمخططين والسياسيين ومتخذي القرارات وللمجتمعات الأكثر تعرضاً.

ويوصى بتدعيم أو إنشاء مراكز توثيق إقليمية تدعم كل التخصصات وتأخذ بوسائل للاتصالات مثل البريد الإلكتروني لتيسير نقل المعلومات والاتصالات بين مؤسسات علوم الأرض وباحثيها ومستعمليها.

وينبغي الاستمرار في تدعيم التعاون الأفقي بين بلدان أمريكا اللاتينية وبين المؤسسات في البلدان المتقدمة والنامية لتيسير نقل العلم والتكنولوجيا، والاستفادة من الخبرات وإنشاء نظم للإنذار المبكر إنقاذاً للأرواح، والاستفادة بالأرض بوسائل تستغل مزاياها النسبية مع تقليل تعرض السكان ومنجزاتهم للخطر.

مقدم العرض: السيد سيرو أوغرتي كاسافرانكا

الموضوع: القطاع الصحي: من التأهب إلى الإنقاذ

الصحة ليست مجرد دواء

ليست الصحة مجرد غياب الإصابات أو الأمراض بل هي حالة لياقة بدنية وطبية واجتماعية كاملة. ويتسق شعار منظمة الصحة العالمية "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" مع جهود الحد من الكوارث الطبيعية لضمان رفاهة أكبر للبشر.

الريادة في جهود التأهب الإقليمية

كانت استجابات القطاع الصحي حتى وقوع الزلازل في بيرو (١٩٧٠) وغواتيمالا (١٩٧٦) غير مخططة وتنفذ دون تدريب مسبق. وبعد ذلك اتفقت وزارات الصحة في الأمريكتين على إعطاء الأولوية لإعداد قطاعاتها لمواكبة الكوارث: وبذلك ولت مرحلة "الإغاثة فقط".

وتم وضع الوثائق التقنية للتعامل مع الكوارث. وأتاح التدريب والتخطيط القطاعي مواكبة الأنشطة الصحية تقنياً أثناء الكوارث، وأثر ذلك بوضوح على قطاعات أخرى.

التعاون بين البلدان

يجتمع دورياً وزراء الصحة لبلدان أمريكا الوسطى والمنطقة الأندية (اتفاقية هيبوليتو أونانوي) وأمريكا اللاتينية الجنوبية. ويعطى موضوع "الكوارث" الأولوية في هذه الاجتماعات وتوضع برامج عمل مشتركة.

وتعقد اجتماعات سنوية للخبراء الوطنيين المعنيين بحالات الطوارئ والكوارث. وفي حالات كثيرة يشارك أيضا مسؤولون من الدفاع المدني والعلاقات الخارجية والتخطيط ومسؤولون برلمانيون، مما يحسن من التعاون بين البلدان.

النشاط والتنسيق في مجالات الاتفاق والتخفيف

في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، وخلال الزلازل التي وقعت في شيلي والمكسيك والسلفادور، استجابت الخدمات الصحية على النحو الواجب بفضل عمليات التأهب المسبقة. غير أن مرضى وأطباء وممرضات ماتوا بالفعل حين حوصروا مع انهيار المستشفيات، وعانت البنية الأساسية والمعدات الخاصة بالمستشفيات من ضرر جسيم.

واجتمع الخبراء من المنطقة بغية الحد من آثار الكوارث على المستشفيات. ووضعت إرشادات وكتيبات للحد من الكوارث بطريقة منسقة، مما عزز من تطبيق معايير موحدة.

وفي اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وتحت شعار "اتقاء الكوارث في المدارس والمستشفيات"، اتفقت بلدان المنطقة على أن تنتج وتعمم على نطاق واسع معلومات خطية وتصويرية ومرئية (بالفيديو)، وعلى عقد اجتماعات على أعلى المستويات السياسية والتقنية، وعقد دورات تدريبية في المستشفيات والمدارس.

الاستنتاجات

- ١- تمثل الصحة اليوم، باعتبارها ضرورة أساسية، مشاكل أقل، وقد مكنت من أن يصبح التعاون بشأن الكوارث فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ميسراً ومنتجاً بشكل أكبر.
- ٢- وبالنظر إلى أن الحد من الكوارث لا يزيل الأضرار كلية، ينبغي على العقد أن يركز تركيزاً خاصاً على التأهب للكوارث.
- ٣- وثمة حاجة إلى عقد مؤتمر إقليمي يعنى بتخفيف آثار الكوارث في المستشفيات، ويشمل البلدان والوكالات المانحة والمنظمات الدولية. ومن شأن هذا المؤتمر أن يساعد على تأمين المساندة السياسية اللازمة لتوفير خدمات صحية أقوى.
- ٤- إن التعاون بين البلدان يعتمد على اتصالات وثيقة "غير خاضعة للرقابة" بين الأفراد المسؤولين. ومن هنا فإن ثمة حاجة إلى إنشاء شبكات إلكترونية حديثة تسمح بالاتصالات بين البلدان وفيما بين مؤسساتها.

مقدم العرض: السيد أومار داريو كاردونا أربوليدا

إن الكوارث ليست أكثر من تجسيد للأخطار التي لا تعتمد فحسب على عامل من العوامل المعطلة أو المنبهة - في هذه الحالة ظاهرة طبيعية أو تكنولوجية - بل على قدر من التعرض الذي يسهم في وقوع أزمة ما. إن هذه الأحوال الاجتماعية والبيئية تكون عادة نتيجة أنماط من التنمية المطبقة والدين المتراكم للإنسان نحو الطبيعة، وهو الدين الذي يتم بالتالي تفريخه أو حمله داخل المجتمع. وبعبارة أخرى فإن الكوارث هي مشاكل إنمائية غير محلولة ينبغي تحليلها من وجهة نظر اقتصادية، وليس كمجرد حقائق للطبيعة تُفسر بعبارات تقنية بحتة. إن التعرض للمخاطر يشتت أشكالها ليس أكثر من مجرد وجود قصور في التنمية، ومن حساب مكشوف مع البيئة ينبغي أن توجه إليه الجهود الوقائية للإدارة والتخطيط من أجل الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أو تلافيها.

تلك هي بعض الاستنتاجات التي توصل إليها ممثلون حكوميون في الأمريكتين ومنظمات حكومية وغير حكومية إقليمية ودون إقليمية، ومؤسسات وهيئات، وفنيون وأساتذة وباحثون في المؤسسات العامة والخاصة ممن اجتمعوا في مؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالحد من الكوارث الطبيعية في كرتاخينا دي إندياس بكولومبيا في آذار/مارس الماضي.

وكانت التوصيات التي وضعها المشاركون في إعلان كرتاخينا هي: استحداث تقنيات لرصد وتعقب أثر التعرض أثناء ازدياده جغرافيا واجتماعيا؛ إشراك المجتمعات المحلية والتأكيد على مشاركتها؛ إجراء دراسات بشأن الكوارث تجمع بين الجوانب الاجتماعية والجوانب التقنية والعلمية وتجمع بين المجتمع المدني والهيئات الحكومية؛ الضغط من أجل إدخال الوقاية في المناهج المدرسية التعليمية كجزء من الثقافة؛ إنشاء شبكات للمؤسسات ومراكز للتوثيق؛ تدعيم النظم التنظيمية والإدارية المتعلقة بالحد من الكوارث وتخفيف آثارها في ضوء اللامركزية والمشاركة العامة؛ التركيز على الإقواء وليس مجرد الإغاثة في حالات الطوارئ؛ تعزيز التعاون الأفقي من جانب الهيئات الدولية؛ وقيام المؤسسات المالية العالمية والإقليمية بإدخال وتطبيق سياسات تمويلية تدعم مبادرات اقواء الكوارث وتخفيف آثارها في المنطقة.

ومن أول تبادل للخبرات والآراء بشأن الفرصة التي يتيحها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، لا لجذب اهتمام العلماء والتكنولوجيين فحسب بل ولخلق الإرادة السياسية والإدارية اللازمة وضمان قبول المجتمعات لمفهوم الحد من الكوارث، ويشير إعلان كرتاخينا، باختصار إلى أن الحد من التعرض للأخطار ينبغي أن يكون جزءاً واضحاً من التخطيط للتنمية المستدامة.

- - - - -